التخبط وأزمة سيولة تضربان صندوق الاستثمارات السعودي



في ظل اتساع فجوة الخسائر وتضخم الديون وتراجع جدوى المشاريع العملاقة، ما دفع الصندوق إلى الاقتراض المكثف وتسييل أصوله المحلية لمواجهة أزمة السيولة.

وبحسب تقرير لمجلة "ذا إيكونوميست" البريطانية، سجل الصندوق الذي يدير أصولا تُقدر بنحو 910 مليارات دولار خسائر استثمارية بلغت 2.2% في عام 2024، قبل أن تتضاعف تقريبا في عام 2025، لتصل خسائر انخفاض قيمة أصوله إلى نحو 30 مليار دولار خلال عامين، وذلك في وقت حققت فيه أسواق الأسهم العالمية ارتفاعا تجاوز 40% خلال الفترة ذاتها، وسط توقعات بتسجيل خسائر مالية إضافية هذا العام.

وتكشف سلسلة الإخفاقات الاستثمارية حجم المأزق الذي يواجهه الصندوق إذ أعلنت رابطة "ليف غولف" المدعومة منه إفلاسها في سبتمبر الماضي، فيما استنزفت شركة السيارات الكهربائية الأميركية "لوسيد" ونادي "نيوكاسل يونايتد" دعما ماليا إضافيا لإنقاذهما من التعثر. وزادت تداعيات التصعيد الإقليمي والحرب مع إيران من تعقيد المشهد، لا سيما بعد تعرض الرياض لهجمات أدت إلى إلغاء مؤتمر "مبادرة مستقبل الاستثمار" وتضرر مقر الصندوق نفسه في 19 نوفمبر الجاري، ما وجه ضربة لصورة المملكة كبيئة آمنة للاستثمار.

ورغم إعلان محافظ الصندوق، ياسر الرميان، في يونيو الماضي، التوجه نحو إعطاء الأولوية للاستثمار المحلي وتقليص الانكشاف على الأسواق الأميركية، واصل الصندوق ضخ مليارات الدولارات في صفقات خارجية مثيرة للجدل لا ترتبط بتوفير الوظائف للمواطنين، شملت اتفاقا بقيمة 7 مليارات دولار لتطوير مدن ترفيهية في فرنسا، وتخصيص نحو عُشر أصوله لثلاث شركات أميركية هي "إلكترونيك آرتس" و"سبيس إكس" و"باراماونت"، إضافة إلى الاستحواذ على شركة الألعاب الصينية "مونتون" مقابل 6 مليارات دولار.

على الصعيد الداخلي، اضطرت السلطات إلى تقليص طموحات مشاريع "نيوم" ومدينة "ذا لاين" بسبب التكاليف الباهظة وصعوبات التنفيذ، بينما انزلق الصندوق إلى منافسة القطاع الخاص في أنشطة صغيرة كالقهوة والتمور والأزياء، وسط تداخل وتكرار في المشاريع الفندقية على ساحل البحر الأحمر، وهو ما وصفه أحد مسؤولي الصندوق في التقرير بأنه ينطوي على هدر وازدواجية كبيرين.

وفي محاولة لتوفير السيولة، لجأ الصندوق إلى بيع حصص في أصول محلية مثل 70% من نادي الهلال بقيمة 224 مليون دولار، و49% من شركة "هيومين" للذكاء الاصطناعي بقيمة 2.6 مليار دولار، غير أن انتقال هذه الأصول إلى جهات حكومية أو تكتلات محلية كشركة "أرامكو" كشف عن عجز الصندوق عن جذب مستثمرين أجانب حقيقيين.

ومع تراجع العوائد وتقلص قدرة خزينة الدولة على ضخ أموال جديدة، اندفع الصندوق نحو الاستدانة، فحصل في نوفمبر الجاري على قرض بقيمة 3 مليارات دولار من تحالف يضم 25 مصرفا، بعد إصداره سندات بقيمة 7 مليارات دولار في مايو الماضي.

وبذلك اقترب إجمالي ديون الصندوق من حاجز 200 مليار دولار أي بزيادة 25% عن العام السابق، لتمثل الديون نحو 21% من إجمالي أصوله المدارة، وهي نسبة تتخطى بكثير المعدلات الآمنة لصناديق الثروة السيادية الكبرى التي تتراوح بين 10% و15%، ما يضع الصندوق في دوامة الاقتراض لتمويل مشاريع خاسرة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة العالمية.